



Distr.: General
24 August 2026
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الحادية والثلاثون

أنطاليا، 9-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل النوع الاجتماعي وتغير المناخ

التجربة المكتسبة في أعمال الأدوات والمنهجيات المالية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وبناء القدرات المتاحة في هذا الصدد

تقرير توليقي من الأمانة

موجز

هذا التقرير تولى للمساهمات الواردة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن التجربة المكتسبة في أعمال الأدوات والمنهجيات المالية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وفرص بناء القدرات المتاحة في هذا الصدد. ويُبرز التقرير الإدماج المتزايد لتهج التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتطبيقها ضمن نظم إدارة المالية العامة، وعمليات إعداد الميزانيات الوطنية، وأطر التمويل العامة والخاصة، وأهمية التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في طرائق الوصول المباشر إلى صناديق المناخ الوطنية، وإلى المنح اللامركزية والتمويل بشروط ميسرة للغاية. ويحدد التقرير التحديات التشغيلية التي تقيد التدفق العادل للتمويل المناخي نحو تلبية احتياجات النساء والفتيات والأشخاص والمجتمعات المحلية في أوضاع هشة؛ ويُبرز الدور الأساسي لبناء القدرات في تصميم التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتنفيذه ورصده؛ ويعرض الفرص التي حددتها الجهات صاحبة المصلحة لتعزيز التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك تدفقاته وتأثيره وبناء القدرات ذات الصلة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- سلّم مؤتمر الأطراف في دورته الثلاثين بأن مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ السياسات والإجراءات المناخية وفي وسائل تنفيذها أمر من شأنه أن يمكّن الأطراف من رفع سقف الطموح، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق التحول العادل للقوى العاملة، وإيجاد العمل الكريم والوظائف اللائقة، وفقاً للأولويات الإنمائية المحددة على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مؤتمر الأطراف بأن تباين تأثيرات تغير المناخ والفرص المتاحة لجميع النساء والفتيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، ونساء المجتمعات المحلية، والنساء المهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة، والمزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة، ونساء المجتمعات الريفية والناائية، أمر يتشكل في ضوء عوامل متعددة الأبعاد⁽¹⁾ (2).

2- واعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثلاثين خطة عمل بيليم الجنسانية للفترة 2026-2034⁽³⁾، والتي تتضمن مجالا ذا أولوية (دال) يتعلق بالتنفيذ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي ووسائل التنفيذ. ويشير المنجز المتوخى دال-1-1 من الخطة إلى مساهمات الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن الخبرات المكتسبة في تنفيذ الأدوات والمنهجيات المالية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وفرص بناء القدرات المتاحة في هذا الصدد، دعماً للنشاط دال 1، تقاسم الخبرات ودعم بناء القدرات في مجال أدوات ومنهجيات المالية العامة، مثل الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، من أجل تعزيز السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، حسب الاقتضاء. ويشير المنجز المتوخى دال-1-2 من الخطة إلى قيام الأمانة بإعداد تقرير توافقي عن تلك المساهمات.

باء- النطاق والنهج

3- ورد، حتى 30 تموز/يوليه 2026، ما مجموعه 22 مساهمة⁽⁴⁾ استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه: ثماني مساهمات مقدمة من أطراف أو مجموعات من الأطراف⁽⁵⁾، تمثل ما مجموعه 45 بلداً؛ ومساهمة من هيئة منشأة بموجب الاتفاقية الإطارية⁽⁶⁾؛ ومساهمة من المجموعات الممثلة في أعمال الاتفاقية الإطارية⁽⁷⁾؛ ومساهمتان من منظمات الأمم المتحدة⁽⁸⁾؛ وثلاث مساهمات من المنظمات الحكومية الدولية المقبولة⁽⁹⁾؛ وست مساهمات من المنظمات غير الحكومية المقبولة،

(1) المساهمات المذكورة في الفقرة 3 أدناه تشير صراحة إلى السن، والعرق، والأصل الإثني، والانتماء إلى السكان الأصليين، والإعاقة، والميل الجنسي، والهوية من حيث النوع الاجتماعي، والتعبير القائم على النوع الاجتماعي، والخصائص الجنسية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والوضع الريفي.

(2) المقرر 7/أ-30، الفقرتان الثانية والثالثة من الديباجة.

(3) المقرر 7/أ-30، الفقرة 6. ويمكن الاطلاع على الخطة في مرفق المقرر.

(4) متاح على الرابط التالي: <https://submissions.unfccc.int> (اكتب كلمة "gender" في خانة البحث).

(5) أستراليا، والبرازيل، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي، وآيسلندا، والفلبين، والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة السلامة البيئية.

(6) لجنة باريس المعنية ببناء القدرات.

(7) الفئة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(9) الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية.

منها أربع مساهمات تمثل مقترحات مجمعة قدمتها مجموعات المجتمع المدني⁽¹⁰⁾؛ ومساهمة من كيان غير مقبول⁽¹¹⁾.

4- ونُظّم توليف المساهمات في هذا التقرير وفقاً لعدة أبعاد تشغيلية للتمويل، بما في ذلك الظروف المواتية، والطرائق والمنهجيات والأدوات المالية، بهدف تقييم التقدم المحرز والتحديات المطروحة فيما يتعلق بالتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي. ويسلط التقرير الضوء على أمثلة لبناء القدرات في سياق تنفيذ أدوات ومنهجيات مالية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي؛ ويعرض خيارات لمواصلة تطوير وتعزيز العمليات والطرائق في سياق التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي.

جيم- الإجراء الممكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

5- قد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ويدعو الأطراف إلى النظر في استخدامها عند رصد التقدم المحرز في تعزيز التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي.

ثانياً- موجز توليفي

ألف- التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي

6- تشير المساهمات المقدمة إلى أن الجهات صاحبة المصلحة تفهم التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على أنه تخصيص التمويل المناخي بطريقة تدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في جميع العمليات المالية. ولا تقتصر النهج المتبعة في التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على الامتثال الفني وإدارة المخاطر وتطبيق الضمانات فحسب، بل تتناول أيضاً ديناميات السلطة المرتبطة بالنوع الاجتماعي وأوجه اللامساواة الهيكلية (مثل التمييز في حقوق ملكية الأراضي والاستبعاد من الوصول إلى التمويل)، ومواءمة تدفقات التمويل مع حقوق الإنسان والعدل المناخي. وتتجلى في المساهمات المقدمة ثنائية أساسية في التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي: فهذا التمويل يشمل برامج محددة الأهداف ومستقلة تلبي احتياجات تمويلية محددة متعلقة بالنوع الاجتماعي، كما يشمل هياكل نظامية لإدارة المالية العامة تدمج النوع الاجتماعي ومبدأ الإنصاف في العمليات المالية، وهي هياكل يتزايد إدراجها في القطاع المالي الخاص من خلال آليات التمويل المختلط والاستثمار المؤثر.

7- وتعكس المساهمات وجهة نظر مفادها أن التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي يسعى إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين، وإلى مراعاة العوامل المتعددة الأبعاد لآثار تغير المناخ المتميزة حسب النوع الاجتماعي. وتسلط المساهمات الضوء على نهج التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي التي تحسن الوصول إلى التمويل المناخي وتعزز قدرة النساء والأشخاص في أوضاع هشّة على التصرف والقيادة والمشاركة في العمل المناخي وعملية صنع القرار. وعلاوة على ذلك، تؤكد المساهمات ضرورة دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في تمويل المناخ بطريقة صريحة وشاملة، لا بطريقة عرضية، وتحدد المساواة بين الجنسين والإنصاف الاجتماعي باعتبارهما سمة أساسية ومعيّاراً للأداء من أجل التعبئة الفعالة للتمويل المناخي وتوفيره.

(10) ائتلاف منظمات المجتمع المدني النسوية البرازيلية؛ وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (منظمة كير)؛ ومعهد غيلديس للمرأة السوداء؛ ومختبر مرصد المناخ: الفريق العامل المعني بالنوع الاجتماعي والعدل المناخي؛ ومنظمة العزم على تحقيق الاستدامة، وKoppa- مختبر القوة الاقتصادية لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الأخرى من مجتمع الميم الموسع، ومنظمة GiveOut؛ ومبادرة حقوق المرأة في ملكية الأراضي.

(11) منظمة 2X Global.

8- ويعتمد التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على أساس متين من الظروف المواتية وطرائق تقديم التمويل الموجّهة. وفي حين تؤدي كل من هذه الطرائق وظيفة تشغيلية قائمة بذاتها في إطار الهياكل الدولية والوطنية ودون الوطنية، تؤكد المساهمات المقدمة أهمية تكاملها في دفع عجلة العمل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي. ويتحقق تمويل فعال وعادل لمكافحة تغير المناخ عندما تعزز هذه الآليات بعضها بعضاً: فنظم التمويل العام توفر الإطار التمكيني، وتُعزز آليات الوصول المباشر دور القيادة المحلية، ويمكن للتمويل بشروط ميسرة أن يساعد في تعبئة رؤوس أموال إضافية، مدعوماً ببناء القدرات المستمر لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

9- ورغم استمرار إحراز تقدم في تقرير السياسات والممارسات المتصلة بالتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، تشير المساهمات المقدمة إلى استمرار وجود تحديات فيما يتعلق بتوافر هذا التمويل وحجمه. ويناقش معظمها هذه الأوجه من القصور في سياق العوامل الهيكلية ضمن هيكل تمويل المناخ، بما في ذلك القيود المفروضة على التمويل العام القائم على المنح، والقيود التشغيلية المتصلة بتعزيز وزيادة عدد طرائق الوصول المباشر المتاحة في سياق صناديق المناخ المتعددة الأطراف، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والقنوات الثنائية، والمخصصات المحلية.

10- وعلى الرغم من الدور الذي تضطلع به النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في قيادة مبادرات التكيف المحلية، تشير المساهمات المقدمة إلى أن وصول هذه الفئات إلى تمويل العمل المناخي لا يزال مقيّداً بعقبات تمويل مرتقعة واشتراطات الاعتماد والإدارة الائتمانية التي غالباً ما لا تستوفيها هذه الفئات. ولا تزال تسهيلات تقديم المنح الموجهة إلى المجموعات الشعبية صغيرة أو متوسطة الحجم، في حين لا تزال تسهيلات تقديم المنح الواسعة النطاق التي تهدف إلى التوصل إلى حلول عادلة على أساس النوع الاجتماعي نادرة.

11- وتسلب المساهمات الضوء على الحاجة إلى تمويل متسق قائم على المنح وخالي من الديون (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية) لضمان توفير وتعبئة التمويل دون فرض أعباء إضافية على الميزانيات العمومية الوطنية أو المحلية. وتشير العديد من المساهمات إلى أن ارتفاع تكاليف خدمة الديون يفرض ضغوطاً على الإنفاق العام، مما يؤدي إلى اتخاذ تدابير تقشفية، لا سيما في قطاعات الخدمات العامة⁽¹²⁾. وتذكر عدة مساهمات أدلة تفيد بأن الاعتماد على الديون بشروط غير ميسرة وخطوط الائتمان المرهقة يؤدي إلى تفاقم المديونية المحلية، ويحمل النساء والأشخاص في أوضاع هشّة عبئاً غير متناسب من الضائقة المالية وأعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ وتزداد هذه الآثار حدة خلال الصدمات المناخية، كما أن لها انعكاسات طويلة الأمد على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

12- ويمكن التحدي الآخر الذي تواجهه أطر التمويل المناخي في القطاعين العام والخاص في كيفية النظر إلى النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ففي حين تواصل الأطر العامة تصنيف هذه الفئات على أنها ضحايا سلبيون أو مستفيدة مستضعفة، غالباً ما تنتظر نماذج القطاع الخاص إلى النساء في المقام الأول بوصفهن مستهلكات أو مقترضات أو مشاركات في السوق، دون معالجة أوجه عدم المساواة المتجذرة القائمة على النوع الاجتماعي. وتشير المساهمات المقدمة إلى أنه، من خلال الحد من دور تلك الفئات باعتبارها جهات فاعلة استراتيجية في مجال المناخ، وقادة ومبتكرين يحددون مساراتهم الخاصة للصمود، قد تستمر المؤسسات المالية في عدم تخصيص التمويل الكافي للحلول التي تقترحها هذه الفئات.

(12) مثل الخدمات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، والصحة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والزراعة، والمياه، والتعليم، والرعاية، والانتقال العادل، والتعافي من الخسائر والأضرار.

13- وتشير المساهمات المقدمة إلى وجود ثغرات مستمرة في البيانات النوعية والكمية المصنفة حسب النوع الاجتماعي، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعوامل المتعددة الأبعاد لآثار تغير المناخ المتميزة حسب النوع الاجتماعي، باعتبارها عوامل تحد من القدرة على إجراء تحليل يتيح توجيه التمويل بدقة إلى من هم في حاجة إليه. غير أن المساهمات تؤكد بشكل ساحق أن محدودية البيانات لا ينبغي أن تشكل مبرراً لتأخير توفير التمويل؛ بل ينبغي الاعتراف بالأحرى بأن بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها أولوية استثمارية ملحة.

باء- الظروف المواتية للتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي

14- تكشف المساهمات عن تحول جذري في نموذج الحوكمة المناخية، حيث لم تعد مراعاة منظور النوع الاجتماعي تُعتبر هدفاً ثانوياً اختياريًا، بل أصبحت شرطاً تمكينياً لا غنى عنه لضمان تدفقات التمويل المناخي الفعالة والمنصفة والمستدامة ذات التأثير الملموس. وتشير المساهمات المقدمة إلى أن ترجمة هذا العزم على توفير التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي إلى واقع ملموس تعتمد على وجود بيئة مواتية تدمج منظور النوع الاجتماعي من خلال تفويضات ملزمة قانوناً، وسياسات متماسكة، وترتيبات مؤسسية قوية، وآليات لإشراك المجتمع بأكمله.

1- الأطر القانونية

15- تشير المساهمات المقدمة إلى أن بعض الأطراف تسلم بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في وضع التشريعات العامة والتشريعات الخاصة بالمناخ على حد سواء. وهناك ستة أطراف⁽¹³⁾ لديها ولايات قانونية تنص على ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في جميع السياسات العامة والميزانية الوطنية، مما يضع أساساً قانونياً للعمل البيئي والتمويل البيئي.

16- وعلاوة على ذلك، سنّت ستة أطراف⁽¹⁴⁾ تشريعات خاصة بالمناخ تتضمن اعتبارات النوع الاجتماعي. وتنص القوانين الإطارية الوطنية بشأن تغير المناخ على مبادئ الإنصاف المناخي، وتفرض التنسيق الرسمي بين المؤسسات مع الوزارات المسؤولة عن قضايا النوع الاجتماعي أثناء التخطيط المتعلق بتغير المناخ، وتفرض وجود هياكل حوكمة تتسم بالتوازن القائم على النوع الاجتماعي. وتنص التشريعات أيضاً على إنشاء صناديق وطنية للمناخ تتمتع بولاية قانونية تهدف إلى مواءمة توزيع رأس المال وتخصيص الموارد مع معايير ومقاييس الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

17- ولدى ستة أطراف⁽¹⁵⁾ قوانين متعلقة بإدارة المالية العامة والميزانية الوطنية تشير إلى النوع الاجتماعي، مما يتيح تعزيز تطبيق أدوات النوع الاجتماعي في الميزانيات السنوية - مثل التحليل القائم على النوع الاجتماعي، والمبادئ التوجيهية للميزانية المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي، والتقييمات المسبقة للأثر من حيث النوع الاجتماعي، وتقييم طريقة التخصيص، وبيانات نفقات الميزانية - وزيادة الاعتراف بالنوع الاجتماعي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من إدارة المالية العامة بشكل عام، ومن التمويل المناخي بشكل أكثر تحديداً، وليس مجرد إضافة إليها.

(13) إسبانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبلجيكا، والسويد، والفلبين.

(14) البرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكولومبيا.

(15) إسبانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، والبرازيل، والبرتغال، والفلبين.

2- التخطيط واتساق السياسات

18- تشير المساهمات المقدمة إلى أن الأطراف تعمل على إدماج المساواة بين الجنسين في الأطر السياسية الشاملة، والاستراتيجيات متعددة السنوات، والولايات المؤسسية المتعلقة بالبرامج الوطنية والتعاون الدولي.

19- ويُراعى منظور النوع الاجتماعي في سياسات تتجاوز المجالات الاجتماعية التقليدية إلى قطاعات ذات أهمية اقتصادية وبيئية، مثل التعدين، والطاقة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، والغابات، والنقل، والإسكان، والمياه، والصناعة التحويلية، والنفايات، والتنمية الريفية. ولقد وضعت الوزارات سياسات وخطط عمل خاصة بكل قطاع في مجال المساواة بين الجنسين، بهدف إرساء الأسس المؤسسية لعمل مناخي تشاركي ومراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي في مجالات التخفيف والتكيف والانتقال العادل.

20- وتسلط المساهمات الضوء على التقدم المحرز في دمج منظور النوع الاجتماعي في الالتزامات المناخية الرفيعة المستوى، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات، وأطر التعاون الإقليمي في مجالي المناخ والبيئة⁽¹⁶⁾. ويتزايد تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المناخية الرفيعة المستوى باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي المخصصة لسياقات معينة والمتخصصة⁽¹⁷⁾.

3- البيانات والتحليلات القائمة على أساس النوع الاجتماعي

21- تؤكد المساهمات على الدور الحيوي الذي تؤديه البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والتحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي، من خلال تحديد أوجه الضعف وتدبير مواجهة آثار تغير المناخ المتميزة حسب النوع الاجتماعي، والتي يمكن استخدامها لاستهداف الاحتياجات المالية، بما يتيح إدماج الاعتبارات المراعية للنوع الاجتماعي في سياق وضع السياسات وتصميم الأدوات والتخطيط في مجال التمويل المناخي.

4- التعاون الدولي

22- تشير المساهمات المقدمة إلى أن البلدان التي تشارك في التعاون الإنمائي وتقدم التمويل المناخي تُعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين في إطار هذا الدعم، وتضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل لإرشادها في هذا الصدد. وقد طُبِّقت منهجيات منظمة لتقييم قضايا النوع الاجتماعي، وتحليلات تأخذ في الحسبان العوامل المتعددة الأبعاد لآثار تغير المناخ المتميزة حسب النوع الاجتماعي، وخطط عمل معنية بالنوع الاجتماعي في إطار المشاريع المناخية، ومبادئ التعاون الشامل المراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تعزيز النتائج في مجال المساواة بين الجنسين في حافظات المشاريع المناخية الدولية عبر القنوات المالية المتعددة الأطراف والثنائية.

23- وتعمل مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والكيانات المسؤولة عن التنفيذ على موازنة البرامج على المستوى القطري مع الولايات العالمية، مثل تلك المنصوص عليها في خطة عمل بيليم الجنسانية وما سبقها من خطط، حيث تشير المساهمات المقدمة إلى أن القنوات المتعددة الأطراف والثنائية تدعم البلدان الشريكة بشكل مباشر في وضع أو تنفيذ العناصر المراعية لمنظور النوع الاجتماعي ضمن

(16) الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المعروف أيضاً باتفاق إسكاسو)، على سبيل المثال.

(17) قامت إكوادور، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي بصياغة هذه الأدوات اللازمة لأغراض التنفيذ.

المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية. وتشير المساهمات إلى زيادة توفير الدعم المالي لاستراتيجيات الانتقال العادل والحماية الاجتماعية، حيث شددت العديد منها على عزم مقدمي المساهمات على تعزيز المبادرات والشراكات المتعددة الأطراف التي تعزز الحوكمة المناخية الشاملة للجميع وتحسن وصول النساء والأشخاص والفئات التي تعيش في أوضاع هشة إلى التمويل المناخي.

24- ووضعت المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والحكومية الدولية والدولية استراتيجيات تربط بصورة منهجية بين المساواة بين الجنسين والأهداف المتعلقة بالمناخ، وبالتالي تؤدي دوراً محورياً في تهيئة بيئة مواتية للسياسات والإجراءات المناخية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. وتعرض المساهمات المقدمة بالتفصيل كيفية قيام هذه الكيانات الدولية المسؤولة عن التنفيذ بمواءمة التخطيط المؤسسي مع الولايات العالمية، بما في ذلك خطة عمل بيليم الجنسانية، وذلك في استجابة مباشرة للدعوات الصادرة عن كل من الأطراف والكيانات المعتمدة المسؤولة عن التنفيذ التابعة لصناديق المناخ، التي تسعى إلى اتباع نهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي في التمويل المناخي وتحقيق نتائج تُحدث تحولاً في قضايا النوع الاجتماعي. وتشير المساهمات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التي تعمل بوصفها كيانات مسؤولة عن التنفيذ، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، إلى أن هذه النهج يجري تضمينها باعتبارها ولايات تنظيمية أساسية من خلال الخطط الاستراتيجية التنظيمية المتعددة السنوات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لتوجيه المساهمة المؤسسية والتنفيذ على المستوى القطري.

5- الترتيبات المؤسسية

25- تشير المساهمات المقدمة إلى أن الدول تعمل على إنشاء هياكل تنسيقية لإضفاء الطابع المؤسسي على الخبرات في مجال قضايا النوع الاجتماعي داخل السلطات المركزية المعنية بالمناخ، ودعم الربط بين وضع السياسات وتنفيذها. وتُبرز المساهمات المقدمة من الأطراف أن بعض البلدان أنشأت وحدات داخل الوزارات المعنية بالمناخ والبيئة لتقديم توجيهات متخصصة بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالعمل المناخي وآليات التمويل المناخي، أو عيّنت أخصائيين وأخصائيات في قضايا النوع الاجتماعي في مناصب استشارية للغرض نفسه.

26- وتُبرز المساهمات أن الآليات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، بما في ذلك المديرية المعنية بالمساواة بين الجنسين داخل الوزارات، واللجان الوطنية للمرأة، والوحدات المتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في الوكالات المعنية، ونظم جهات تنسيق قضايا النوع الاجتماعي يجري دمجها في الحوكمة المناخية الوطنية، وقد أدت دوراً حاسماً في العمليات الأخيرة المتعلقة بالحوكمة المناخية والتمويل المناخي من حيث توفير الخبرة الفنية في قضايا النوع الاجتماعي، وتنسيق السياسات، والتدقيق المسبق في مجموعة المشاريع المناخية قيد الإعداد، والإشراف على إدارة المالية العامة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. وفي المساهمات المقدمة، يرد بالتفصيل أن الآليات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي تشارك في اللجان الوطنية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمناخ، واجتماعات المائدة المستديرة، ووحدات التنسيق التي تضم ممثلين وممثلات عن الهيئات المعنية بالمناخ والبيئة وقضايا النوع الاجتماعي⁽¹⁸⁾. وعلاوة على ذلك، يُشار في المساهمات إلى تزايد الاعتراف بالنوع الاجتماعي وإدماجه في الاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات التي تقودها الآليات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى روابط قطاعية أكثر وضوحاً، وهو ما يمهد السبل أمام تمويل مناخي يكون مخصصاً لكل قطاع بعينه ومراعياً لمنظور النوع الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

(18) كما يتضح من الأمثلة الواردة من إثيوبيا، وإسبانيا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبيرو، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا.

(19) كما يتضح من الأمثلة الواردة من البرازيل، والسويد، والفلبين، وكوستاريكا.

27- وتؤكد المساهمات على أهمية إنشاء مراكز تنسيق وطنية معنية بقضايا النوع الاجتماعي وتغير المناخ، إلى جانب وحدات معنية بقضايا النوع الاجتماعي في الوزارات التنفيذية والإدارات والوكالات، ومراكز تنسيق معنية بقضايا النوع الاجتماعي أو المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويُنظر إلى تعيين مراكز التنسيق ودعمها على أنهما يعززان المسؤولية الوطنية وإدماج هذا الدور والقدرة الفنية الداخلية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث تقدم المساهمات أدلة على الكيفية التي تضمن بها هذه الأدوار إدماج معايير النوع الاجتماعي في المشاريع المناخية متعددة القطاعات قيد الإعداد قبل تخصيص التمويل.

28- وتربط الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتمويل المناخي بين وزارات المالية والبيئة وشؤون النوع الاجتماعي، بهدف مواءمة عملية وضع السياسات وتفعيل توسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية. وتعمل المنصات الإقليمية، مثل منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تعزيز التبادل التقني عبر الحدود، بما في ذلك تبادل أدوات النوع الاجتماعي والأدوات المالية.

29- وتصف المساهمات المقدمة نهجاً للتعامل مع الميزنة المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي يجري تنسيقها على مستوى الوزارات والمؤسسات. وتشمل هذه النهج وضع ولايات مشتركة بين الوزارات لتخطيط الميزانية، وإنشاء وحدات معنية بشؤون النوع الاجتماعي داخل المؤسسات المتخصصة في الحوكمة المناخية، وتعزيز الشبكات المشتركة بين الوكالات التي تركز على توسيم المخصصات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الميزانية، ومواءمة السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمناخ.

30- وتؤكد المساهمات على الدور الحيوي الذي تؤديه الترتيبات المؤسسية التي تتضمن آليات أو نهجاً معنية بالنوع الاجتماعي، يوجهها أخصائون وأخصائيات في قضايا النوع الاجتماعي، في تنسيق العمل المناخي والتمويل المناخي المراعين لمنظور النوع الاجتماعي، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛ وتعزيز القدرات الفنية الداخلية؛ ومراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجالات السياسة العامة والميزانيات الوطنية والتمويل المناخي.

6- المشاركة والانخراط الشاملان للجميع

31- تعتمد استدامة التمويل المناخي المراعين لمنظور النوع الاجتماعي على إرساء ترتيبات حوكمة قوية ومشاركة بين المؤسسات تضمن المشاركة الفعالة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها الأشخاص في أوضاع هشّة، بحيث تتمكن الفئات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الآثار المترتبة على تغير المناخ من التأثير على صياغة السياسات وتخصيص الموارد المالية على حد سواء.

32- ووضعت بعض الأطراف⁽²⁰⁾ معايير قانونية للتكافؤ، وخصصت مقاعد استشارية للمنظمات النسائية والشعوب الأصلية في المجالس الوطنية للاستدامة ولجان المناخ.

33- وتسلب المساهمات الضوء على أهمية المشاورات المنظمة وآليات المشاركة التي تجمع بين النساء ومنظمات وشبكات المجتمع المدني المعنية بقضايا النوع الاجتماعي من جهة، والوزارات والإدارات والوكالات التي تشرف على شؤون النوع الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والصحة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، من جهة أخرى. ويُنظر إلى تذليل العوائق الهيكلية التي تحول دون المشاركة على أنها تتطلب دعماً عملياً، مثل توفير ترتيبات مؤقتة لمقدمي الرعاية، فضلاً عن ضمان حقوق حيازة الأراضي والأقاليم، وإنفاذ بروتوكولات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لصالح النساء والشباب من الشعوب الأصلية.

(20) البرازيل، وبيرو، وشيلي، والفلبين.

34- وتُمكن العمليات التشاركية المؤسسية وآليات تقاسم المنافع المصممة بشكل مشترك النساء والفتيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، ونساء المجتمعات المحلية، والنساء المهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة، والمزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة، ونساء المجتمعات الريفية والنائية، من الإسهام في عملية صنع القرار المتعلقة بالتمويل المناخي وإدارتها. ومن خلال قيادة عملية التخطيط المحلي، وتحديد أولويات الاستثمار، وإدارة آليات الرصد والمساءلة المجتمعية، تتجاوز النساء مرحلة مجرد التشاور معهن ليصلن إلى مرحلة تلقي الموارد المالية المخصصة للعمل المناخي وإدارتها مباشرة.

35- وكما أشير سابقاً، فإن أحد العوائق الهيكلية الحاسمة في هياكل التمويل المناخي التي سُلط عليها الضوء في المساهمات المقدمة هو الاستمرار في تصوير النساء والأفراد والمجتمعات المحلية في أوضاع هشة ككفئات هشة بطبيعتها، أو جهات مستفيدة سلبية، أو مستهلكات ومستهلكين في السوق، عوضاً عن اعتبارهم صناع قرار استراتيجيين وقادة في مجال العمل المناخي. ورغم أن السرديات الدولية تسلم بشكل متزايد بأن الآثار المتباينة لتغير المناخ والفرص المتاحة لجميع النساء والفتيات تتشكل بفعل عوامل متعددة الأبعاد، فإن تدفقات رأس المال الفعلية ونماذج تمويل القطاع الخاص لا تعكس هذا التحول، ولا تزال تنظر إلى النساء على أنهن مجرد مقترضات قروضاً بالغة الصغر أو مستفيدات نهائيات من التمويل، دون التصدي للحواجز الهيكلية الكامنة التي تحول دون مشاركتهن في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمناخ.

36- وتشدد بعض المساهمات على أن التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار هذه العوامل المتعددة الأبعاد والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وأن يعترف صراحة بالتجارب المعيشية والمساهمات التي تقدمها الجماعات المحرومة تاريخياً. وتشير المساهمات إلى أن الأطر التحليلية والتمويلية الحالية تُعتبر غير كافية في هذا الصدد، وتوصي مؤسسات التمويل المناخي بتعزيز نهجها الرامية إلى إدماج مراعاة العوامل متعددة الأبعاد.

جيم - إدارة المالية العامة والميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي

37- تُوثّق المساهمات التقدم الذي تحرزه الأطراف في الانتقال من هياكل الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي الأقل رسمية إلى هياكل مفوضة قانوناً ومُرسّخة مؤسسياً من قبل السلطات المالية المركزية. ومن خلال دمج الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في نظم إدارة المالية العامة الأساسية ودورات الميزانية السنوية، أصبحت الحكومات تطبق أدوات ومعايير النوع الاجتماعي بشكل متزايد بطريقة منهجية وليس مخصصة، بهدف ضمان أن يسهم الإنفاق العام في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين.

1- أدوات الميزنة ومنهجياتها وأطرها التحليلية

38- تعتبر المساهمات التي تشير إلى الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي أن هذه الميزنة منهجية لتعميم مراعاة الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي في مجالات توليد الإيرادات وتخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية. وتشير الأمثلة المذكورة إلى أن وزارات المالية المركزية تشترط أن تُرفق الميزانيات الوطنية السنوية بتقييمات الأثر من حيث النوع الاجتماعي، وأدوات تحليل قطاعي قائم على النوع الاجتماعي، وبيانات الميزانية من منظور النوع الاجتماعي. وتُرسّخ هذه الشروط الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية باعتباره شرطاً أساسياً ومعيّراً للجودة والأداء للمشاريع المدرجة في الحافظات الممولة من القطاع العام. وأشير في بعض المساهمات إلى أن إطار الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي قد تم توسيع نطاقه ليشمل القطاعات الاجتماعية التقليدية، وتطبيقه بشكل خاص في القطاعات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الطاقة والنقل والزراعة والمياه والبنى التحتية.

39- وتشير المساهمات المقدمة إلى أن الوكالات التنفيذية وهيئات التخطيط تكمل مهام إدارة المالية العامة المتعلقة بالميزانية المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي، وذلك من خلال استخدام أدوات خاصة بكل قطاع لتقييم وتصنيف المشاريع المقترحة بناء على مدى دمج المساواة بين الجنسين فيها، وذلك لتحديد مخصصات ميزانية النوع الاجتماعي⁽²¹⁾. ومن بين الأطر المتخصصة الإضافية المتعلقة بالميزنة المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي أدوات صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تهدف إلى دعم البلدان في تصميم نظم للميزنة المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي تدمج مراعاة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وإطار الميزنة المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي التابع للائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، والذي يهدف إلى دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في تقييمات الاستثمارات العامة، بما في ذلك من خلال تطبيق مخصصات مرجحة حسب درجة التعرض للمخاطر، ومؤشرات استمرارية الخدمة، والإفصاحات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويستخدم المعهد العالمي للنمو الأخضر، بالشراكة مع هيئة إدارة البيئة في رواندا، منصة (IWACU) لرصد المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في إطار العمل المناخي الشامل والمراعي لاعتبارات منظور النوع الاجتماعي، وهذه المنصة عبارة عن نموذج يعتمد على الذكاء الاصطناعي لمحاكاة وتوقع النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مشاريع الاستثمار القطاعية ضمن المساهمات المحددة وطنياً، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد بما يراعي منظور النوع الاجتماعي.

2- توسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية وتصنيفات التمويل المستدام

40- قامت الدول بتكييف أدوات إدارة المالية العامة الخاصة بها من أجل إدارة التمويل المناخي على المستوى الوطني، وقامت بعضها بربط الميزانية المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي بالنظم الوطنية لتوسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية⁽²²⁾ أو تصنيفات التمويل المستدام العامة⁽²³⁾⁽²⁴⁾. وبدلاً من العمل في إطار مؤسسات منعزلة، تستخدم نظم الإدارة المالية في هذه البلدان آليات التوسيم المزدوج التي تربط بين توسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية مع درجات تقييم تخصيص الميزانية القطاعية للنوع الاجتماعي، وذلك لتتبع كيفية مساهمة المخصصات العامة في تحسين كل من القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمساواة بين الجنسين في آن معاً.

(21) على سبيل المثال، من أجل تحديد مخصصات الميزانية للنوع الاجتماعي، وضعت الفلبين المبادئ التوجيهية المنسقة بشأن النوع الاجتماعي والتنمية لتوفير معايير تقييم للمشاريع القطاعية المقترحة، بما في ذلك مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتي تخضع لنظام تقييم قائم على النقاط فيما يتعلق بإدماج منظور النوع الاجتماعي، وذلك لإسناد الموارد المالية المتناسبة. ويتم تحفيز مطوري المشاريع على تضمين تدابير قوية متعلقة بمنظور النوع الاجتماعي في مشاريعهم من أجل الحصول على مخصصات مالية أكبر. ويتم التحقق من درجات التقييم بشكل مستقل من قبل الجهات الوطنية المعنية بشؤون النوع الاجتماعي، ويتم تسجيلها رسمياً في تقارير مراجعة الحسابات الحكومية.

(22) إندونيسيا، والبرتغال، وبنما، والفلبين.

(23) في هذا التقرير بأكمله، يُستخدم مصطلح «تصنيفات التمويل المستدام» كمصطلح جامع يشير إلى نظم التصنيف الموحدة القائمة على أسس علمية، والتي تصنف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً واجتماعياً في الأسواق العامة والخاصة، بما يشمل «التصنيفات الخضراء» الواردة في المساهمات المقدمة. ويشير مصطلح «تصنيفات التمويل المستدام العامة» إلى أطر التصنيف الرسمية التي تقودها الدولة أو تصدرها الحكومة، والتي تُدمج بشكل مباشر في نظم إدارة المالية العامة، وتوسيم مخصصات الميزانية، وعمليات الإقراض التي تقدمها مصارف التنمية العامة. وتعمل هذه الأطر العامة جنباً إلى جنب مع تصنيفات التمويل المستدام المنفصلة أو الطوعية التي تُستخدم بشكل مستقل داخل الأسواق المالية الخاصة.

(24) البرازيل، ورواندا، والمكسيك.

41- وتُسلط هذه المساهمات الضوء على أهمية توسيع نطاق التصنيفات المالية بحيث تتجاوز التصنيفات البيئية البحتة، لتصبح أطراً شاملة لتوجيه الإنفاق في القطاعين العام والخاص. وتدمج الأطر الرائدة، مثل الأطر التي أعدتها البرازيل، مؤشرات شاملة تتعلق بالإنصاف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة العرقية في التصنيفات المالية الوطنية. ويضمن تقييم النفقات الوطنية في ضوء هذه المقاييس الاجتماعية أن تحقق استثمارات الاستدامة في القطاعين العام والخاص فوائد اجتماعية واقتصادية قابلة للقياس، وأن تدعم عمليات الانتقال العادلة، على الرغم من أن بعض المساهمات تؤكد الحاجة المستمرة إلى بلورة المؤشرات التشغيلية في إطار نظم تتبع الإدارة المالية العامة، من أجل رصد الآثار النوعية بشكل أفضل.

3- الميزة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في سياق التعاون الدولي والتمويل الإنمائي

42- تشير المساهمات المقدمة إلى أنه، في مجالي التعاون الدولي والتمويل المناخي، تلجأ البلدان المانحة ومؤسسات التمويل الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية بشكل متزايد إلى الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، أو إلى عناصر منها، فضلاً عن المعايير الإلزامية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تُفرض على المنظمات المسؤولة عن التنفيذ، وذلك في جميع مراحل عملية اتخاذ القرارات بشأن التمويل المناخي. وتتطلب استراتيجيات الجهات المانحة الثنائية إجراء تحليلات مبنية على النوع الاجتماعي ووضع خطط عمل لمسائل النوع الاجتماعي وتحديد مخصصات مالية لتوظيف خبراء في شؤون المساواة بين الجنسين خلال مراحل إعداد المشاريع المتعلقة بالمناخ وتنفيذها ورصدها.

43- وفيما يتعلق بتفعيل الميزة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، تصف المساهمات المقدمة ببرامجيات تنتج إعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، ومؤشرات ميزانية مرجحة لتتبع المخصصات والنفقات مقارنة بالنتائج في مجال المساواة بين الجنسين، مما يعزز الشفافية المؤسسية الداخلية واتخاذ القرارات القائم على الأدلة طوال دورة تخطيط المشاريع وتنفيذها والإبلاغ عنها.

44- وتشير المساهمات المقدمة إلى أن القنوات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف تدعم البلدان المستفيدة من التمويل المناخي، والهيئات الوطنية المعنية، وكيانات الوصول المباشر في تطوير واعتماد توسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية الذي يدمج البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمعايير القائمة على النوع الاجتماعي، مما يعزز مشاريع الاستثمار قيد الإعداد على المستوى القطري، وبالتالي يدعم تعزيز الميزة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لتصبح من المتطلبات التشغيلية القياسية للتمويل المناخي المستدام والشامل.

دال- صناديق المناخ الوطنية

45- تشير المساهمات المقدمة إلى تحول مستمر من استخدام نظم إدارة المالية العامة المركزية والميزة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي على المستوى الكلي حصرياً للتمويل المناخي، إلى توسيع نطاق وتطبيق النهج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في صناديق المناخ الوطنية القائمة، وتنفيذ مشاريعها. ومن خلال دمج النهج والمعايير التي تراعي منظور النوع الاجتماعي في إدارة الصناديق، والمشاريع قيد الإعداد الممولة من القطاع العام، وعمليات الكشف عن المخاطر، وإجراءات إصدار الديون السيادية، وتسهيلات تقديم المنح عن طريق الوصول المباشر إلى التمويل، تضع السلطات المالية الوطنية الأساس اللازم لتوجيه التمويل المناخي من الجهات الفاعلة الوطنية إلى الجهات الفاعلة المحلية وتحسين العدالة الاجتماعية، كما يمكنها تحفيز رأس المال القائم على السوق والعدل اجتماعياً.

1- آليات الوصول المباشر

46- تشير المساهمات المقدمة إلى ظهور الصناديق الوطنية للمناخ وكيانات الوصول المباشر التي تضطلع بدور حاسم بصفتها وسطاء ماليين عامين في تحويل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ إلى مشاريع مراعية لمنظور النوع الاجتماعي بقيادة محلية، مع توفير تمويل في متناول المجتمعات المحلية والهشة والمهمشة. وتُبرز المساهمات المقدمة العناصر الرئيسية التالية باعتبارها دليلاً على التحول التدريجي الذي تحققه آليات الوصول المباشر في توفير التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي.

(أ) الحوكمة المتكاملة للصناديق والتدقيق الفني

47- تُظهر بعض المساهمات تجارب الأطراف في الشروع في دمج النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في إدارة صناديق المناخ الوطنية، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات معنية بشؤون النوع الاجتماعي ولجان فنية لتقييم المشاريع تضم أخصائيين وأخصائيات في قضايا النوع الاجتماعي. ووردت في المساهمات معلومات مفصلة عن تخصيص مقاعد للخبراء الوطنيين في قضايا المساواة بين الجنسين وممثلي المجتمعات المهمشة في إطار آليات الحوكمة المناخية، باعتباره وسيلة لضمان استيفاء معايير الإدماج الاجتماعي وتنفيذ النهج الشاملة طوال دورة المشاريع، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى تقييم المقترحات الفنية.

48- وتستخدم صناديق المناخ الوطنية التقييمات المتعلقة باعتبارات النوع الاجتماعي والهشاشة لتقييم تصاميم المشاريع في إطار عمليات التدقيق الفني قبل الموافقة على تمويلها. وفي بعض الحالات، تقوم الآلية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بالتحقق بشكل مستقل من صحة هذه التقييمات، بهدف تعزيز توجيه التمويل العام نحو المشاريع التي ستحقق نتائج عظيمة الأثر ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي في مجالات مثل التكيف، وحماية سبل العيش، والبنية التحتية للرعاية، وحماية حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة.

(ب) الاعتماد المؤسسي والضمانات

49- تعمل مصارف التنمية الوطنية وكيانات الوصول المباشر على إنشاء أو تحديث الأطر المؤسسية لاستيفاء معايير الصناديق الدولية، بما في ذلك تعزيز البروتوكولات الائتمانية، ونظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وضمانات حقوق الإنسان⁽²⁵⁾. وعلاوة على ذلك، تعتمد تلك الكيانات سياسات استبعاد تحظر تخصيص الرساميل لمشاريع أو شركات مرتبطة بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي أو العرق، والتحرش، ومصادرة الأراضي أو الانتهاكات البيئية.

50- وتسلط المساهمات الضوء على الفرصة المتاحة لتعزيز التوجيهات المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي في آليات التمويل الدولية، لتمكينها من تقديم مزيد من الدعم للعمل المناخي القطري التوجه والمراعي لمنظور النوع الاجتماعي. وفي حين يُنظر إلى أطر الاعتماد والضمانات الحالية على أنها مفيدة في وضع خطوط أساس لإدماج النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فإن بعض المساهمات تسلط الضوء أيضاً على وجود مجال لتعزيز الدعم والتوجيه التقنيين الدوليين فيما يتعلق بالهشج والمنهجيات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وهو ما من شأنه تمكين مصارف التنمية الوطنية وكيانات الوصول المباشر من تصميم وتكييف وتوسيع نطاق مسارات التمويل الخاصة بها التي تراعي منظور النوع الاجتماعي وتعكس الأولويات الوطنية.

(25) تتضمن المساهمات أمثلة واردة من البرازيل، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وغواتيمالا، وكولومبيا.

(ج) التخطيط التشاركي للمشاريع ونوافذ التمويل المتاحة

51- تبرز المساهمات أهمية عمليات التخطيط التشاركي في إطار صناديق المناخ الوطنية، وغيرها من طرائق التمويل المناخي على الصعيد الوطني، مما يسهم إسهاماً مباشراً في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية في أوضاع هشة من المشاركة في عملية صنع القرار في مجال المناخ. ومن خلال تطبيق مراحل تخطيط وتصميم المشاريع القائمة على التشاور والتعاون، باستخدام أطر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وآليات تقاسم المنافع التي توجه التمويل نحو النساء، لا سيما من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تهدف هذه الصناديق وآليات التمويل إلى ضمان تمكن هذه المجموعات والمجتمعات من الوصول إلى الموارد وإدارتها مباشرة، مما يعزز الحوكمة المحلية الشاملة للجميع، والسلامة البيئية، وتحقيق نتائج منصفة.

2- أدوات الديون السيادية ورأس المال العام

52- تشير المساهمات المقدمة إلى أن صناديق المناخ الوطنية، ووزارات الخزانة، ومصارف التنمية الوطنية تعتمد على الأطر المحلية لتوسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية من أجل توسيع نطاق تصنيفات التمويل المستدام لتشمل أسواق رؤوس الأموال السيادية، بهدف مراعاة آثار تغير المناخ حسب النوع الاجتماعي مع تحسين الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، حيث تم تبادل تجارب ملحوظة في بعض المساهمات المقدمة بشأن تنفيذ الأدوات المالية التالية.

(أ) تصنيفات من أجل تخصيص رأس المال

53- وضعت تصنيفات للتمويل المستدام وتصنيفات خضراء مدمجة اجتماعياً تتضمن معايير أهلية ملزمة، وهي موثقة في المساهمات المقدمة باعتبارها مبادئ توجيهية للإقراض الذي تقدمه مصارف التنمية الوطنية، وبيروتوكولات إدارة المخاطر المناخية، والتحقق من الإفصاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتشير المساهمات إلى أن التصنيفات تختلف من حيث الاعتبارات المراعية للنوع الاجتماعي والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، لكنها توضح أن المؤشرات تُستخدم لتقييم المنظمات ومقترحات مشاريعها استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تشمل الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة العرقية في تجربة البرازيل، وذلك في سياقات إقليمية ومحلية مختلفة. وتتيح هذه التصنيفات الوطنية لنظم إدارة الديون النظر في الكيفية التي ستسهم بها المشاريع والمنظمات في الحد من الفوارق الاجتماعية في إطار التمويل المناخي.

(ب) السندات المواضيعية السيادية وشبه السيادية

54- السلطات العامة رائدة في اتباع آليات مبتكرة لإصدار الديون من خلال مراعاة معايير النوع الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والاقتصادية عند تحديد الأهداف البيئية، في حين تركز بعض البلدان⁽²⁶⁾ على المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً أساسياً في إصدار السندات. وتتضمن المساهمات أمثلة مثل إصدار سندات سيادية تراعي منظور النوع الاجتماعي وتتضمن مبادئ الاستدامة، ودمج معايير منظور النوع الاجتماعي في إصدار السندات الخاصة بالمشاريع الخضراء والزراعة الممولة من القطاع العام، وتحديث أطر السندات السيادية المقرونة بالاستدامة بإدراج مؤشرات اجتماعية تركز على زيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي، وإصدار سندات اجتماعية من خلال مصارف التنمية الوطنية لتوفير رأس المال للكيانات التي تستهدف تقديم التمويل البالغ الصغر لصاحبات الأعمال.

(26) آيسلندا، وشيلي، ونيكاراغوا.

(ج) القروض العامة القابلة للسداد لأغراض التنمية

55- تشير المساهمات المقدمة إلى أن صناديق المناخ الوطنية، التي تعمل من خلال مصارف التنمية الوطنية، توفر نوافذ تمويل قابل للسداد عن طريق تقديم قروض ميسرة بالجملة للمصارف التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر والوسطاء الماليين المحليين بأسعار فائدة مخفضة، مع الاسترشاد في عملياتها باستراتيجيات متداخلة في مجال الإنصاف. وتوفر هذه النوافذ فرصاً أوسع للحصول على التمويل بشروط مواتية للغاية للاستثمارات التي تقودها المجتمعات المحلية والنساء، بما في ذلك أسعار فائدة منخفضة، وفترات سماح ممتدة، وجدول تسديد مرنة. وتشير المساهمات أيضاً إلى أن مؤشرات رصد الإنصاف الخاصة بحافظات القروض الوطنية تضمن أن مسارات الإقراض العام تحمي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بهدف توفير قنوات تمويل في متناول النساء، مع توفير الموارد لمبادرات القطاع الإنتاجي مثل المبادرات المتعلقة بالبنية التحتية القادرة على الصمود، والزراعة المنكيفة مع تقلبات المناخ، والطاقة النظيفة خارج نطاق الشبكة، والمؤسسات الصغرى الخضراء، والنفائات والاقتصاد الدائري، والإدارة الأهلية للغابات والاقتصاد البيولوجي المحلي.

هاء- الوصول المباشر

56- تشير المساهمات المقدمة إلى أن أدوات إدارة المالية العامة وطرائق الوصول المباشر تؤدي دوراً حاسماً في ربط نظم الميزانية الوطنية ودون الوطنية بالتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية. ويجري حالياً توسيع نطاق الأدوات والطرائق لدعم الابتكار المحلي في المشاريع التي تتناول اختلاف الاستعداد لتغير المناخ وآثاره والقدرة على الصمود في وجهه باختلاف النوع الاجتماعي⁽²⁷⁾. وتسלט مسارات الوصول المباشر المبكرة والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي، المبينة في المساهمات المقدمة، الضوء على إعطاء الأولوية لمبادئ الوصول الشامل للجميع، والإدارة بقيادة محلية، وتقاسم المنافع عبر المجالات المواضيعية، وهي مبادئ لا تحظى بانتشار واسع في مجال التمويل المناخي.

1- آليات إعادة تقديم المنح اللامركزية من أجل الإشراف المحلي وحقوق ملكية الأراضي

57- يُنظر إلى الوصول المباشر إلى التمويل القائم على المنح على أنه يدعم العمل المناخي العادل والمنصف ويعتبر عنصراً مهماً في التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي. وتشير المساهمات المقدمة إلى أن الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات الخيرية والكيانات الوطنية تلجأ بشكل متزايد إلى منظمات المجتمع المدني والصناديق النسوية والجهات الراعية المالية باعتبارها وسطاء ماليين لدعم المؤسسات التي تقودها الجهات المحلية والمنظمات الأهلية في الحصول على التمويل المناخي. ومن خلال هؤلاء الوسطاء، تقوم آليات إعادة تقديم المنح اللامركزية، باستخدام إجراءات إدارية مبسطة، بصرف تمويل مرّن وأساسي في شكل منح متعددة السنوات تتراوح بين منح بالغة الصغر ومتوسطة الحجم⁽²⁸⁾، بالإضافة إلى المكافآت المالية البالغة الصغر، بصورة مباشرة إلى المنظمات والشبكات غير المسجلة وغير الرسمية على مستوى القاعدة الشعبية والمجتمعية، والمدافعين عن البيئة، ومسؤولي إدارة الأراضي،

(27) يغطي الدعم التمويلي المقدم في شكل منح مجموعة واسعة من المبادرات والمشاريع، بما في ذلك رسم الخرائط التشاركي للمناخ وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والأبحاث، ووضع إطار عمل للخسائر والأضرار. وتوجه منح الابتكار في مجال ريادة الأعمال الاستثمارات إلى مجالات مثل سبل العيش القائمة على الزراعة الإيكولوجية، وضمان حيازة الأراضي بشكل قانوني، والتعافي من الخسائر والأضرار، والبنية التحتية لاقتصاد الرعاية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فضلاً عن بناء قدرات المنظمات المحلية والأهلية.

(28) صُممت هذه الصناديق لتتناسب مع ظروف المنظمات المستفيدة واحتياجاتها وأولوياتها، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الأموال وأساليب التنفيذ وآليات الإبلاغ.

بما يضمن وصول التمويل إلى المجموعات والمجتمعات المتأثرة بتغير المناخ تأثراً مباشراً والتي تتخذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ. وتشير المساهمات المقدمة إلى أن هذا المسار يمثل عاملاً حاسماً في التغلب على العوائق التي تحول دون الحصول على التمويل، والتي دأبت على إقصاء فئات ومجتمعات معينة على مر التاريخ⁽²⁹⁾. وفي هذا السياق، تلاحظ بعض المساهمات أن ضمان حقوق الإنسان، وحقوق المرأة القانونية في حيازة الأراضي والموارد، كان على مر التاريخ شرطاً أساسياً عملياً لتمكين النساء والفئات المهمشة من الوصول إلى التمويل المناخي. وتعمل آليات الوصول المباشر وإعادة تقديم المنح المخصصة على توفير الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود.

2- الإدارة الإقليمية

58- تتضمن المساهمات أمثلة⁽³⁰⁾ على كيفية استخدام آليات الوصول المباشر الوطنية وصناديق مجابهة التحديات لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم الإدارة الإقليمية وحقوق المرأة في ملكية الأراضي، بهدف التمكين من اتخاذ إجراءات مناخية منصفة. وتُدار النماذج الوطنية للوصول المباشر لتمويل القطاع الحرجي تحت إشراف ممثلي الشعوب الأصلية، بما في ذلك النساء من الشعوب الأصلية، مع وجود هياكل تهدف إلى تعزيز الإدارة الإقليمية، وقيادة النساء ووصولهن إلى التمويل، وذلك على وجه التحديد لحماية الأراضي التقليدية وبناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي. وتضع هذه الآليات للوصول المباشر، بما في ذلك مختبرات الابتكار المناخي الوطنية، وإجراءات تقييم لمنح الجوائز بحيث تشمل معايير المساواة بين الجنسين، بهدف تعزيز تمكين النساء المحليات والريفات والمشاريع التي تقودها نساء، فضلاً عن الاعتراف بأصحاب الحقوق الإقليمية وتمكينهم من الحصول على التمويل من خلال هذه الآليات.

3- أطر التمويل التي تشمل مجالات مواضيعية تركز على الإنسان، وتعالج مسألة الخسائر والأضرار، وتضمن انتقالاً عادلاً مراعيًا لمنظور النوع الاجتماعي

59- تذكر المساهمات المقدمة أمثلة على توسيع نطاق المخصصات العامة المحددة الأهداف لتمويل مبادرات مناخية تركز على عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي الكامنة في المجالات المواضيعية التي تركز على الإنسان، مثل الصحة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستقلالية الجسدية، واقتصاد الرعاية، والتعليم. وتُبرز المساهمات المقدمة أنه، من أجل معالجة حالات العجز الهيكلي في مجال استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، تعمل الكيانات المتعددة الأطراف والوطنية على وضع أطر عمل منصفة اجتماعياً فيما يتعلق بالخسائر والأضرار، تُوجّه بموجبه أموال التعافي المباشرة غير القابلة للاسترداد إلى الأفراد والمجتمعات في أوضاع هشة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مبادرات الانتقال العادل، يجري إنشاء آليات مبسطة لتقديم المنح، كما يتم توفير رأس مال غير تجاري بشروط ميسرة للغاية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء والأقليات والأشخاص من مختلف الهويات من حيث النوع الاجتماعي، وذلك لدعم مشاريع الابتكار الخضراء المحلية دون التسبب في حالة مديونية حرجية.

(29) تشير المساهمات المقدمة إلى أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي (مثل الكيلومبولا) وإلى الشعوب الأصلية، والمعدمين من الأراضي، وذوي الروحين، والمتلبات، والمتلبين، ومزدوجي الميل الجنسي، والعابرين، وأحرار النوع الاجتماعي، ومن يتساءلون عن هويتهم الجنسية، وحاملي صفات الجنسين، وعديمي الرغبة الجنسية، وغيرهم من المجتمعات المتنوعة جنسياً ومن حيث النوع الاجتماعي، قد تعرضوا تاريخياً للإقصاء، أو كانوا متوارين عن الأنظار، أو لم يحصلوا على الخدمات الكافية في مجال الوصول إلى التمويل.

(30) أمثلة واردة من بنما، وبيرو، وشيلي، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا.

واو- التمويل الخاص والمختلط

60- تؤكد المساهمات المقدمة أن إرساء أسس راسخة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي في إدارة المالية العامة، وتوفير سبل للوصول إلى التمويل القائم على المنح والتمويل بشروط ميسرة للغاية، يمثلان شرطاً أساسياً لتوفير التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي من قبل القطاع الخاص. وفي حين أن المنح تحمي الأفراد والجماعات في أوضاع هشة من الحالة المديونية الحرجة، فإن المساهمات المقدمة تعتبر التمويل المختلط وتعبئة رأس المال الخاص آليتين مهمتين للتمويل المناخي، وتسلب الضوء على أهمية مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في تصميمهما وتنفيذهما. غير أن مشاركة القطاع الخاص في التمويل المناخي تعتمد إلى حد كبير على مؤسسات التمويل العامة وعلى إدارة متبينة للمالية العامة الوطنية التي يمكن ربطها برأس المال الخاص للاستفادة من الموارد العامة كرأس مال محفز.

61- وتشير بعض المساهمات إلى أن هياكل التمويل المختلط تشهد توسعا بهدف "جذب" الاستثمارات التجارية، في حين تجري مواءمة تدفقات رأس المال مع أهداف مراعاة منظور النوع الاجتماعي والإنصاف. وسعيًا لسد ثغرات التمويل في المراحل المبكرة، يجري حالياً استخدام مجموعة من الأدوات المستندة إلى آليات السوق لتوفير التمويل بشروط ميسرة ورأس المال الصبور على مدار دورة حياة المؤسسات، وهو ما يُنظر إليه على أنه يتطلب حوكمة صارمة، ومقاييس موحدة للنوع الاجتماعي، وضمانات صريحة لمنظور النوع الاجتماعي والإنصاف لمنع المدخلات الشككية في مجال المساواة بين الجنسين وضمان أن تحقق الاستثمارات تأثيرات قابلة للتحقق في مجالي المساواة بين الجنسين وتغير المناخ.

1- الآليات التشغيلية

(أ) تخفيف المخاطر الميسر الشروط والاستثمار الأساسي

62- تقوم صناديق المناخ المتعددة الأطراف ومصارف التنمية المتعددة الأطراف بدور المستثمرين الرئيسيين، حيث توفر رأس المال بشروط ميسرة لتغطية الخسائر الأولى، والضمانات، والديون الثانوية، والتمويل الأولي، وتسهيلات بدء التشغيل للابتكارات في مراحلها المبكرة. وتوفر جميع هذه الأدوات إثباتاً لفعالية الحلول المقترحة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتستوعب المخاطر التجارية الأولية، مما يحفز الاستثمار الخاص في الأعمال التي تقودها نساء أو الأعمال الشاملة من حيث النوع الاجتماعي التي تنشط في مجالات ذات صلة بالمناخ، مثل الزراعة المقاومة لتغير المناخ، ومصادر الطاقة المتجددة خارج نطاق الشبكة، والبنية التحتية المجتمعية.

(ب) الاستثمار من منظور النوع الاجتماعي باستخدام رأس مال مرّن وصبور

63- يُنظر إلى الاستثمار من منظور النوع الاجتماعي في المساهمات المقدمة على أنه تخصيص رؤوس الأموال الخاصة والمختلطة والعامة من قبل المستثمرين المؤثرين ومؤسسات التنمية والوسطاء الماليين، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتمكين المرأة، وذلك لتعزيز القدرة على مقاومة آثار تغير المناخ. ويهدف هذا البرنامج إلى دمج التقييمات والمعايير والمقاييس وأطر المساءلة الموحدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل منهجي في دورة الاستثمار، وتوفير رأس المال التأسيسي للمؤسسات الناشئة (بما في ذلك التمويل الأولي وحصص الملكية الصغيرة المحفزة) وتمويل الديون المصمّم خصيصاً للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها نساء أو التي تركز على منظور النوع الاجتماعي. من خلال تطبيق نماذج حصص الملكية الصغيرة القائمة على تقاسم الإيرادات وتوفير رأس المال الصبور (الذي يتميز بفترات سماح أطول، وتوقعات عائد أقل، وجداول سداد مرنة)، يعمل المستثمرون المراعون لمنظور النوع الاجتماعي على توسيع نطاق وصول هذه الشركات والمبتكرين إلى رأس المال في المراحل المبكرة، دون إقبال كاهلهم بديون باهظة التكلفة أو متطلبات الضمانات الصارمة.

(ج) صناديق مجابهة التحديات والتمويل القائم على الأداء

64- تشير المساهمات المقدمة إلى أن الوكالات الثنائية والمستثمرين المؤثرين يستخدمون التسهيلات المتعلقة بالتحديات المناخية والتمويل القائم على الأداء الذي يطبق مقاييس النوع الاجتماعي، وذلك بهدف إشراك وتمويل الأسواق المحرومة والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها نساء أو التي تركز على منظور النوع الاجتماعي، بهدف «جذب» رأس المال الخاص مع استيعاب مخاطر السوق في المراحل المبكرة. ويرتبط كل من مطابقة المنح، وشطب رأس المال القابل للسداد في حالات تقصير الأسواق، وحواجز مكافأة المقترضين ارتباطاً مباشراً بالتحقق المستقل من النتائج في مجال المناخ (مثل الطاقة النظيفة خارج نطاق الشبكة أو الزراعة المقاومة لتغير المناخ) والأداء وفقاً لمقاييس النوع الاجتماعي (مثل تمثيل النساء في المناصب القيادية، ووصول النساء إلى الأصول الإنتاجية والبنية التحتية القادرة على الصمود التي تضمن استمرارية الخدمات).

(د) معايير السوق، وإفصاحات الشركات، وتصنيفات التمويل المستدام

65- تُظهر المساهمات المقدمة أن بعض المؤسسات المقرضة تقوم بتصميم ودمج أطر عمل موحدة تتضمن مقاييس النوع الاجتماعي في شروط القروض، والرسائل الجانبية، وإفصاحات الشركات، وتصنيفات التمويل المستدام، ونظم الإدارة البيئية والاجتماعية، متجاوزة بذلك المتطلبات الطوعية للامتثال لمعايير إعداد تقارير عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وترد أمثلة على مؤسسات تصدر سندات مقرونة بالاستدامة تتضمن قسائم زيادة قيمة الفائدة أو خفضها، وذلك لتعديل أسعار الفائدة وفقاً لمؤشرات المساواة الاجتماعية القابلة للتحقق والقابلة للمقارنة، بما في ذلك التنوع من حيث النوع الاجتماعي، والمساواة في الأجور، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويمكن أن يؤدي توحيد هذه الأدوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودمجها في هيكل التمويل الخاص إلى إرساء أساس مرجعي ملزم لمراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، مما يحث الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على إثبات كيفية قيام مشاريعها الممولة بتحقيق تحسينات قابلة للتحقق في مجال العدالة الاجتماعية وحماية الأفراد والفئات في أوضاع هشة.

2- القيود الهيكلية

66- في حين أن التمويل الخاص والمختلط يوفر فرصة لزيادة حجم رأس المال، تشير بعض المساهمات إلى أن المخاطر المرتبطة بالتهج السوقية قد تؤدي إلى آثار سلبية تتحملها النساء بشكل غير متناسب. ومن بين الشواغل الرئيسية الاعتماد على أدوات الائتمانات التجارية والقائمة على القروض. وتؤدي أدوات الائتمانات التجارية البالغة الصغر والديون بشروط غير ميسرة إلى تحويل المخاطر المالية المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ إلى عائق النساء والأسر المنخفضة الدخل التي تعيش أصلاً في ظروف مالية هشة. وفي أعقاب الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، قد تواجه النساء والمقترضون قروضا بالغة الصغر من أصحاب الدخل المنخفض ضغوطاً متزايدة لسداد القروض، في الوقت الذي يواجهون فيه بالتزامن مع ذلك عوائق هيكلية تحد من قدرتهم على استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

67- وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى نماذج التمويل التي تحركها قوى السوق على أنها غالباً ما تُظهر إدماجاً سطحياً لاعتبارات النوع الاجتماعي، ولا تعالج بشكل كافٍ العوامل الهيكلية المسببة لعدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

زاي- بناء القدرات

68- تشير المساهمات المقدمة إلى أن بناء القدرات والمساعدة التقنية يعتبران أساسيين لضمان مراعاة جميع تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لمنظور النوع الاجتماعي. وتعرض أمثلة على الجهود المنظمة الجارية في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تطبيق نهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، والوصول المباشر، والطرائق الخاصة والمختلطة؛ كما تسلط بعض المساهمات الضوء على أهمية الفرص المتاحة لبناء القدرات لدى جميع الأطراف المعنية من أجل توفير وتعبئة تمويل مناخي يراعي منظور النوع الاجتماعي باعتباره أمراً ضرورياً.

1- إضفاء الطابع المؤسسي على الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في القطاع العام

69- تؤكد المساهمات المقدمة أن استدامة التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي تعتمد على قدرة القطاع العام على تنفيذ الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وإضفاء طابع مؤسسي عليها. وتشير هذه المساهمات إلى أن الآليات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي تُعد مصدراً للخبرة في هذا المجال، مشيرة إلى أنها يمكن أن تزود الحكومات المركزية ببرامج بناء القدرات في مجال تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والتمويل المتعلقة بالمناخ، واستخدام أدوات النوع الاجتماعي، وتطبيق الخبرة في شؤون النوع الاجتماعي في تحليلات واستعراضات المشاريع وتقييماتها.

70- ويُشدد على أهمية دمج الخبرة في مجال شؤون الدمج الاجتماعي في جميع عمليات التخطيط المالي وتقرير السياسات على الصعيد الوطني في المساهمات المقدمة التي تشير إلى أمثلة مثل توفير مجموعات أدوات تحليلية وتدريب موظفي شؤون الميزانية وغيرهم من الموظفين المعنيين في الوزارات التنفيذية ذات الصلة، والوحدات المعنية بالتمويل المناخي، وهيئات الرقابة البرلمانية، والسلطات المحلية، على استخدامها لإجراء تقييمات مسبقة قائمة على أساس النوع الاجتماعي وتحديد قابلية التأثير. ويرد في المساهمات وصف لأنشطة محددة، مثل التدريب على دمج مؤشرات الإنصاف في مختلف الأدوات المالية، وإجراء مراجعات للإتفاق في الصناديق الوطنية، وتدريب موظفي مصارف التنمية الوطنية على استخدام التصنيفات الاجتماعية وأدوات النوع الاجتماعي.

71- وتؤكد المساهمات المقدمة على أهمية بناء القدرات في مجال التمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على المستوى دون الوطني، حيث يُنظر إلى طرائق التدريب والتتفيذ عن طريق «القوافل المتنقلة» على أنها تمكّن السلطات المحلية وشبكات المجتمعات المحلية من ترجمة الأهداف الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمناخ إلى مقترحات مشاريع محلية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي تستوفي متطلبات المنح المقدمة من صناديق المناخ الوطنية. وتم تعيين جهات تتسابق معنية بمسائل النوع الاجتماعي في المعاهد الوطنية لتوفير برامج بناء القدرات لمسؤولي التخطيط والاستثمار بشأن مسائل النوع الاجتماعي والإنصاف وتطبيق الأدوات ذات الصلة، كما تم تزويد مسؤولي الإرشاد الزراعي بالمعارف والأدوات اللازمة لتوجيه الاستثمارات العامة نحو النساء في المجتمعات الريفية.

72- وعلى الرغم من وجود أدلة تشير إلى أن الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي تُطبق على نطاق أوسع في إدارة المالية العامة الوطنية، حيث تضمنت المساهمات المقدمة تفاصيل عن الجهود المبذولة لبناء القدرات في هذا الصدد، تلاحظ هذه المساهمات استمرار الفجوة القائمة بين الوعي والعمل، كما أن بناء القدرات المتعلقة بالميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي قد أُدمج في بعض الحالات في الإجراءات الإدارية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عادلة للموارد أو إلى نتائج مناخية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي. وقد أُعدت برامج تدريبية مستمرة وإرشادات موحدة، ويمكن الاستمرار في وضعها، للانتقال من مرحلة التوعية والتدريب فيما يتعلق بتوسيم مخصصات الميزانية إلى مرحلة بناء قدرات مؤسسية راسخة لوضع الولايات التنظيمية، والتنسيق بين الوزارات، ووضع مقترحات على المستوى دون الوطني وتخصيص المنح لتعزيز النتائج في مجال المساواة بين الجنسين، وتقييم آثارها الاجتماعية.

2- التمويل عن طريق الوصول المباشر والنهج الشاملة لمراعاة العوامل المتعددة الأبعاد

73- تشدد المساهمات على أن بناء القدرات للوصول مباشرة إلى التمويل ينبغي أن يفتقر بتعزيز الضمانات المؤسسية لكيانات الوصول المباشر، إلى جانب تعزيز القدرات التشغيلية للمنظمات المجتمعية والمنظمات النسائية ومنظمات الشعوب الأصلية. ويركز بناء القدرات المقدم إلى كيانات الوصول المباشر على دعم تفعيل نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تدريب الموظفين على إجراء تقييمات للأثر مراعية لمنظور النوع الاجتماعي وإنشاء آليات لجبر المظالم تركز على الناجين والناجيات، وهما عنصران ضروريان للحصول على الاعتماد من الصناديق الدولية.

74- وتشير المساهمات المقدمة إلى أن بناء القدرات الرامي إلى تعزيز القدرات التشغيلية على مستوى القواعد الشعبية يشمل التدريب على صياغة طلبات المنح، والتوجيه الفني المتعلق بالإلمام بالنواحي القانونية في مجال تملك الأراضي والدفاع عن الحقوق العرفية، وحلقات عمل للإلمام بالنواحي القانونية والتسجيل المشترك في برامج الزراعة والحراجة، مما يؤدي إلى التمكين القانوني والإداري. وتشير المساهمات المقدمة من الجهات المعنية غير الأطراف، استناداً إلى الخبرة المكتسبة، إلى أن بناء القدرات يزود المجموعات المحلية بالكفاءات العملية، بما في ذلك القدرة على التعامل مع الإجراءات المعقدة لتقديم طلبات التمويل، والوفاء بالمعايير الائتمانية، وتعزيز الضوابط المالية الداخلية، ووضع مقترحات المشاريع. وغالباً ما تتبنى مبادرات بناء القدرات المحلية منظوراً متعدد الأبعاد فيما يتعلق بالمشاركة، وتستهدف بشكل صريح النساء والمجتمعات المستضعفة للتعريف بالقضايا الجديدة والمهارات واستخدام المنهجيات. وتؤكد المساهمات المقدمة على ضرورة بناء القدرات من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة لهذه الفئات ومراعاة تجاربها، بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل المناخي بطريقة أكثر مباشرة وشمولاً ومراعاة لمنظور النوع الاجتماعي، حيث شددت بعض المساهمات على أهمية مفهوم العدالة للنساء والأفراد المستضعفين والفئات المستضعفة في سياق التمويل المناخي.

3- المساعدة التقنية في مجال التمويل الخاص والتمويل المختلط

75- تشير المساهمات المقدمة إلى أن جهات التمويل الخاصة تقدم مساعدة تقنية على جانبي العرض والطلب، حيث تقوم بتدريب مسؤولي الاستثمار على تقييم المخاطر المتصلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتنظيم منتجات ائتمانية شاملة للجميع، مع تقديم الدعم للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة التي تقودها نساء في مجالات التثقيف المالي، والتحقق من صحة المشاريع التجريبية، وتسريع نمو الأعمال.

4- المجالات ذات الأولوية في بناء القدرات

(أ) آليات المساعدة التقنية في إطار صناديق المناخ العامة

76- تسلط المساهمات الضوء على المساعدة التقنية المتاحة في إطار الهيكل الدولي للتمويل المناخي مثل برنامج الاستعداد التابع لصندوق التكيف وبرنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية ومرفق إعداد المشاريع التابعين للصندوق الأخضر للمناخ، والتي تدعم الاستعداد المؤسسي لإدماج النوع الاجتماعي والإنصاف في الحافظات القطرية ومجموعة المشاريع قيد الإعداد.

(ب) المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية

77- تسلط المساهمات أيضاً الضوء على أن المجموعات والمنظمات النسائية المحلية والمدافعات عن البيئة، اللواتي يتمتعن بخبرة سياقية عميقة في مجال الاقتصادات السياسية المحلية والبيئة واستراتيجيات التكيف، يمكنهن توفير بناء القدرات للمجموعات المعنية حول كيفية المشاركة الفعالة في مجال التمويل المناخي والتعامل معه. والاستفادة من تجاربهن المعيشية وخبرتهن السياقية في توفير بناء القدرات يمكن أن تلغي حالة التهميش التي عانين منها تاريخياً، ويضمن أن تستند آليات التمويل وتصاميم المشاريع إلى الاحتياجات المتميزة التي تحددها هذه المجموعات بنفسها، بدلاً من الافتراضات المنطلقة من القمة إلى القاعدة.

(ج) المنتجات المعرفية ومجموعات الأدوات

78- تقرّ المساهمات بأن هناك مجموعة واسعة من الموارد المتاحة للجميع والمتعلقة بالتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي تستضيفها منصات الصناديق الدولية للمناخ ومنظمات المجتمع المدني، وتشكل قاعدة أدلة وتوفر منهجيات وأدوات مفصلة، بالإضافة إلى وثائق توجيهية وتقارير، بشأن التقييمات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، والميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وتوسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية، وتصنيفات التمويل المدمجة اجتماعياً، وأطر الرصد المصممة خصيصاً لتناسب طرائق التمويل المتنوعة⁽³¹⁾.

5- الاحتياجات في مجال بناء القدرات

79- تشير بعض المساهمات إلى ضرورة بناء القدرات المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في الأمد الطويل في جميع آليات التمويل المناخي، حيث يؤكد بعضها أن هذا الأمر ضروري بشكل خاص في سياق التنفيذ العادل للهدف الكمي الجماعي الجديد، مع ضمان اعتبار النوع الاجتماعي شرطاً أساسياً للتمويل. وسيطلب ذلك الاستمرار في بناء القدرات الذي تتولى البلدان زمامه في جميع مراحل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل المناخي، مع تنفيذ ذلك على المستويين الوطني ودون الوطني.

80- وتحدد المساهمات الفرص التالية لتعزيز بناء القدرات بهدف ضمان الإدماج الفعال لمراعاة منظور النوع الاجتماعي في هيكل التمويل المناخي:

(أ) الانتقال من تنظيم حلقات عمل مؤقتة مع متدربين يفتقرون إلى المهارات والثقة اللازمة لتطبيق نهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، إلى بناء القدرات المؤسسية بشكل مستمر في الوزارات المركزية والمؤسسات المالية الوطنية والمحلية والجامعات؛

(ب) تعزيز القدرة الفنية اللازمة لجمع وتحليل وتطبيق البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية، والتي تعتبر أساسية لوضع نماذج دقيقة لمخاطر المناخ، وتوجيه الموارد، وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد؛

(ج) إضفاء الطابع اللامركزي على عملية بناء القدرات بحيث يقودها على نطاق أوسع خبراء محليون في شؤون النوع الاجتماعي، وأصحاب الحقوق الإقليمية، والمنظمات المجتمعية، بما يضمن أن يعكس تصميم المشاريع الاحتياجات التي تحددها المجتمعات المحلية ويحترم هياكل الحكم المحلية؛

(31) انظر <https://unfccc.int/topics/gender/climate-finance-and-gender-key-resources> للاطلاع على مجموعة

الموارد المذكورة في المساهمات المقدمة.

(د) تقديم المنح المخصصة للمساعدة التقنية جنباً إلى جنب مع توسيع نطاق جميع أشكال التمويل المتعلق بالمناخ، وضمان تزويد الهيئات التنظيمية والوسطاء الماليين، وكذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والنساء الريفيات والمنظمات الأهلية، بالمهارات والأدوات والموارد اللازمة للإدارة المالية، من أجل تعزيز قدرة هذه الفئات على الوصول إلى التمويل المناخي ومجموعة مشاريعه قيد الإعداد وإدارتها في آن معاً.

ثالثاً - توصيات

81- تقدم المساهمات لمحة عن الفرص المتاحة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي واتباع نهج محددة الأهداف لتحقيق مراعاة منظور النوع الاجتماعي في التمويل المناخي، وذلك بهدف تعزيز توجيه الموارد المالية، وضمان تماشي توفير التمويل وتعبئته مع تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير الفرص لجميع النساء والفتيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، ونساء المجتمعات المحلية، والنساء المهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة، والمزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة، ونساء المجتمعات الريفية والناحية. وتتمثل التوصيات في هذا الصدد فيما يلي:

(أ) إضفاء طابع مؤسسي على إدارة المالية العامة والميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي من خلال القيام بما يلي:

'1' تضمين مبادئ الإنصاف في نظم إدارة المالية العامة، وصياغة ولايات ملزمة، سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى الميزانية، تقضي بأن تكون الميزانيات الوطنية مصحوبة بتقييمات مسبقة للأثر من حيث النوع الاجتماعي، وبيانات ميزانية النوع الاجتماعي، وأدوات تحديد المسؤولية، بهدف ترسيخ الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية كمعيار جودة أساسي في جميع حافطات الإنفاق العام المتعلقة بالمناخ؛

'2' ضمان تعاون وزارات المالية مع وزارات البيئة من أجل (1) ربط الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي بنظم توزيع المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية وتصنيفات التمويل المستدام، (2) وضع بروتوكولات رسمية للتعاون مع الآليات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي من أجل تطبيق آليات التوسيم المزدوج التي تنتبأ وتتبع كيف يؤدي تخصيص التمويل المناخي في آن واحد إلى تحسين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين؛ (3) تنفيذ آليات فعالة لنتبع كيفية مساهمة التمويل المناخي في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات النساء على صياغة السياسات والعمل المناخي؛

'3' إدماج المعايير والنهج القائمة على أساس النوع الاجتماعي في إدارة المالية العامة الخاصة بالتمويل المناخي، بالتوازي مع المخصصات المرجحة حسب جوانب الضعف، ومؤشرات استمرارية الخدمات، والإفصاحات المتعلقة بالشراقات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات، وذلك بهدف موازنة التمويل العام والتمويل المختلط مع أهداف الإنصاف، وتوجيه القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد والاستثمارات المقاومة لآثار تغير المناخ؛

(ب) توسيع نطاق آليات الوصول المباشر والتمويل العادل القائم على المنح من خلال القيام بما يلي:

'1' زيادة فرص الحصول على التمويل القائم على المنح من الصناديق الدولية للمناخ والجهات المانحة الثنائية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وزيادة حجم هذا التمويل، مع إعطاء الأولوية للمنح والأدوات والآليات المالية ذات الشروط الميسرة للغاية، وذلك بهدف الحفاظ على الحيز المالي للدولة وحماية الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء من فرط المديونية؛

'2' توسيع نطاق توفير التمويل المناخي وتعبئته من خلال المنح والتحويلات غير القابلة للسداد للقطاعات ذات الصلة بمعالجة قضايا التكيف والخسائر والأضرار والانتقال العادل بطريقة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي؛

'3' التصدي للعوائق الإدارية والتقنية والائتمانية المتعلقة بالاعتماد، من خلال إعطاء الأولوية للنساء والمنظمات الأهلية والفئات المستبعدة تاريخياً من الوصول إلى التمويل، لتمكينها من الوصول المباشر إلى التمويل المناخي، بما يتماشى مع الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن التمويل المناخي وهياكل الصناديق الدولية؛

'4' إنشاء نوافذ تمويل لامركزية على المستوى دون الوطني، ومرافق مالية بسيطة مجمعة، وآليات مرنة لإعادة منح التمويل، وتمويل تشغيلي أساسي غير مقيد ومتعدد السنوات للمنظمات الأهلية، مع ضمان حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي، من أجل تحسين التوزيع العادل للموارد المالية، بما في ذلك للدفاعات عن البيئة والنساء المشاركات في العمل المناخي على جميع المستويات؛

(ج) تعزيز فعالية التمويل المناخي من خلال القيام بما يلي:

'1' جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وتحليلها وتطبيقها، مع مراعاة العوامل متعددة الأبعاد لآثار تغير المناخ المتميزة حسب النوع الاجتماعي، والفرص المتاحة لتحسين تدفقات التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ من خلال تعزيز قدرة الدولة والمؤسسات المالية العامة والخاصة على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة؛

'2' إنشاء نظم مركزية وأخرى بقيادة المجتمعات المحلية لرصد كيفية توجيه الموارد المالية، على أن تشمل هذه النظم تتبع المخصصات الخاصة بكل قطاع، والخسائر غير المباشرة، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الملموسة؛

'3' ضمان قيام السلطات المالية المركزية، ومصارف التنمية الوطنية، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف، والوسطاء الماليين من القطاعين العام والخاص، بالاشتراك مع خبراء شؤون النوع الاجتماعي والمناخ، بتصميم مؤشرات أسهم موحدة شاملة تستند إلى معايير النوع الاجتماعي والسوق لإدارة الديون السيادية، وأطر السندات المواضيعية، وشروط الإقراض للشركات، مع تضمينها بنوداً ملزمة قائمة على الحقوق تمنع التمييز وضمانات للنزاهة، لضمان تحقيق نتائج جوهرية وقابلة للتحقق ومفيدة اجتماعياً ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي على مستوى حافظات المشاريع في القطاعين العام والخاص؛

(د) إدراج بناء القدرات والحوكمة المناخية الشاملة في المبادرات الممولة من خلال القيام بما يلي:

'1' ضمان تحول المؤسسات من تقديم التدريب المخصص إلى تيسير بناء القدرات المؤسسية المستدامة للجهات المعنية الوطنية من أجل تنفيذ نهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وضمان أن يكون موظفو الميزانية وموظفو الاستثمار ومديرو الرقابة المالية مجهزين لتفعيل الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وإدماج توسيم المخصصات المتعلقة بالمناخ في الميزانية، والكشف عن المخاطر، وتقييم الآثار في مجال المساواة بين الجنسين؛

'2' توفير الموارد للآليات الوطنية المعنية بمسائل النوع الاجتماعي، بما في ذلك جهات التنسيق الوطنية المعنية بمسائل النوع الاجتماعي وتغير المناخ، وجهات التنسيق والوحدات الأخرى ذات الصلة المكلفة بتقييم ومراجعة مجموعات المشاريع المناخية قيد الإعداد؛

'3' وضع معايير قانونية للتكافؤ وتخصيص مقاعد استشارية للنساء والمتخصصين في قضايا النوع الاجتماعي في هيئات الحوكمة المناخية، إلى جانب المشاركة في تصميم آليات تقاسم المنافع لضمان تمكين المنظمات النسائية الوطنية والمحلية، ونساء الشعوب الأصلية، ومنظمات وشبكات المجتمع المدني من قيادة عمليات صنع القرار، وتوفير بناء القدرات، وتحديد تدفقات التمويل المناخي.